

قال ولا يريد ان الغنبا الثنوا وجوب شيا كنهه يدون مجموع هذه الامور انتهى وفي المفاة التسميت عندنا اي الخفية ووض كفاية النبي **قال** قال القاضي عياض صاحب هوسنة وبه قال عتبة من المالك انه نكح اب وارشاد وغيره **قوله** وقال ابن مزيه كذا في نسخة الاذكار النول اخوه بعد التخص وهو كذا في اصل صحيح من شرح مسلم للفاضي عياض لكن في نسخة من شرح مسلم للمصنف ابن مزيه والفقهاء على غير اليت ابن مزيه قال في طبقات المالكية في الطبقة الرابعة ابو العباس احمد بن محمد بن ابراهيم الانصاري الاندلسي يشتم القرظي الفقيه المالك يعرف بابن مزيه بالرازي المعجزة بعد ما تحفته بنون يابف بضم الهمزة ثم ترجمه وذكر له اخضا والصحيحين وشرحنا على شرح مسلم انتهى ومزين يلفظ المصنف قال المص وهذا المذهب قال به الظاهر به ايضا فاوجبوه على كل من سمعه لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم سمعه **قوله** التسمية والقائون بالاسم يتكلمون باليد على اللدب والاداب كقوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة ايام انتهى باختصار **قوله** واختاره ابن العربي المالك وهذا النقل من التسمية لا يتخالفه ما في شرح الجامع للفقيه من كتابه ترجمه ابن العربي كان من شدة القول به فوض كفاية كما قال به الحنفية وجمهور الحنابلة لانه يحتمل على انه وقع عن تروود في ذلك فتارة رجع هذا وانارة رجع الثاني وانه رجع ما ذكره في شرح الجامع من حيث اللبس واكثر ما نقله التسمية ههنا لما قام عنده ما يفتضيه والله اعلم **فصل** في ادخال الجمل العاطس الى ابي بكر التسمية حينئذ صرح به المصنف في فتاويه ووقفه في كلام المفهوم وتروود الحافظ بينهما وبين الحرم قال بعض المتأخرين من الحديثي خسر من استجاب التسمية من رجع الى الله كما ذكره تقدم عليه والظاهر لا يثبت بالجملة بل يقال بهدية الله ويصلح بالجملة والركوم اذا زاد على الثلاث بل يدعوله بالشفاع قبل ومن يكره التسمية فلا يثبت اجلا لا قال ابن مزيه في العبد الذي عنده ان الله لا يمتنع من ذلك الا ان يضاف من ربه اما عنده فليس كذلك امثالا للازم ومعارضه للتكليف في اية وكسر السورة الكفر في ذلك وهو اول من اخل التسمية دعائها بالجملة فناسب المستلم قال الحافظ بن حجر ويؤيد ان التسمية دعائها بالجملة فناسب المسلم كايما من كان ومصر عطره والامام يحط به يوم الجمعة فالراجح عندنا استحباب التسمية فاعلم ما تقدم في الغيب اول الكتاب من كان عند عطا سبه في حال لا يطلب فيه بالكره الله تعالى كما اذا كان على الجلالة وحاله الجماع فهو حرام عند التسمية فلو خالف محمد في ذلك الجلالة هل يستحق التسمية منه نظر الله اعلم **قوله** قوله روي في سنن ابى داود والترمذي قال في الساج رواه النسائي وابن حبان قلت واخرجه ابن ابي شيبة في مسنده ولفظ

ابو داود والترمذي اذا عطر احدكم فليقبل على الله رب العالمين وقال في اخره ويغفر الله له ولكم بما التكمه في تحاشيه المتكبر ومع غيره وقال الترمذي هذا حديث اختالفوا في روايته عن منصور وقد ادخلوا ابن هلال بن يسار وبين سالم بن رجلا انتهى ولذا قال في اسد الغابة روي عن هلال بن يسار عن سالم بن رجلا انتهى ولذا قال في اسد الغابة روي عن الغابة هو من اهل الصفة سكن الكوفة قال في الساج ليس له في الكفة الستة سوى جليلين احدهما هذا والثاني ابي عبد الله عليه السلام في مرضه رواه الترمذي في الشمائل واين ما جاء **قوله** فقال له السلام عليه قال ابن الملك نحو ذلته ظن ان ذلك يقابل به السلام عليه قال في المفاة يحتمل انه من سبوا السان كما يشاهد من غيره لكن رجع الاول جملته عن غير غيره فقال صلى الله عليه وسلم وعليك وعليك وعليك في نسخة الاذكار لاول وقت وعليك وهي محذوفة في الساج وفي المفاة عليك وعليك بلا واذا انتهى قال بعضهم انه لما جاز مشركه الذكر المسنون شرعا عند العطار ذكر الام لان انسان اذا رتبته امته دونك بين فان العاكب عليه الجمل لا من ناقص العقل والدين لم يقرن بقصير الاداب خلافا لما في قطع معايشة العلماء لا يحلون امتاك ذلك وقال الترمذي من يقول له وعلي امتك على لاهته وبلاهته امته وانها كانت متفة فصار معتق من الاسلام فسيماك بدنيا لا فاق التسمية انتهى وقد عتب بان تقدير السلام غير متعين في هذا المقام بل يجوز ان يكون التقدير عليك وعلى امتك من جملة علم المتعلم والاعلام وليت المراد السلام بل جرحه عن هذا الكلام في غير المرام فان بعضهم سمع الماروف ابو جهم الجرجاني انما عا عطر فقال له الله الله فقال له هذا بمرارة من رجح الطراز على الذم وما شتمه قال في الاقاه والظاهر ان روى السلام في هذه الحالة لا يستحق جوارا لانه في غير حله المطلوب فان قالوا ما الفرق بين ما وقع بين الرجلين حيث اختلف الجوابان مع ان كلا منهما خالف التسمية في الذكر المطلوب من العاطس فكذلك في ظاهر فان الذي في حديثه بن عمر جاز بالذم المطلوب وهو الحمد لله وزاد عليه السلام على رسول الله طنامنه لطيمه ايضا فاعلم بعد ذلك حله ههنا خلافا الذي في حديث سالم فان وضع السلام للمعروف عندنا ايضا لان الجمل المطلوب حاله العطار ووقع للظلم انه قال انما في حديث سالم لعلمه انه روي في السلام في صلح الجمل والذم لرجل اخر وما في حديث ابن عمر انتم اذ تعلموا والارشاد ويقصم في الرفاهة بانه يحتاج ذلك الى تفصيل شرح ولفظ به وليس بمعقول والافاننت السه ومقول انه صلى الله عليه وسلم هي بعض اصحابه المؤمنين من الراعي مثل هذا القول ويعود الى النبي عنده حتى يحتاج الى الرجوع ووقع للظلم في هذا

Copy

195

rsity